مجلة "سلوك" | ISSN : 2353-0359 / E-ISSN : 2600-6367 | المجلد 09 / العـدد:01 (2022)، ص 167- 181

ضمان الجودة في التعليم الجامعي ـ الو اقع والتحديات ـ

Quality Assurance in University Education - Reality and Challenges –

رابح فغرور *

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة، (الجزائر) rabeh.faghrour@gmail.Com

تاريخ الاستلام: 2022/05/13 تاريخ القبول: 2022/07/20 تاريخ النشر: 2022/07/30

ملخص: يعد موضوع ضمان الجودة من أبرز مواضيع التعليم الجامعي خصوصا في ظل التحديات والرهانات الحاضرة والمستقبلية، بناءً على ذلك سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية وكغيرها من البلدان العربية لتحقيق ضمان الجودة في الوسط الجامعي؛ من خلال وضع آلية متكاملة في التكوين والتدريس والتكفل بالطالب ومتوافقة مع متطلبات العصر هي خلية ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وذلك بعد إنشاء اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي *CIAQES* سنة 2010م، قصد تنويع وتكييف البرامج بما يتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة ومتطلبات السوق الوطنية .

كلمات مفتاحية: التعليم الجامعي؛ ضمان الجودة؛ الأستاذ الجامعي؛ الطالب.

Abstract:

The issue of quality assurance is one of the most prominent topics of university education, especially in light of the present and future challenges and bets. It needs several methods and strategies to achieve effective and qualitative teaching, and to achieve the quality of university education; Where the various Algerian and Arab universities suffer from many problems that are mainly reflected in the compatibility of university outputs with the needs of the labor market, development plans and the low level of scientific research, and this is what the Algerian Ministry of Higher Education and Scientific Research has sought; Through the development of an integrated mechanism in training, teaching and taking care of students and compatible with the requirements of the times, it is a quality assurance cell at the level of higher education institutions in order to diversify and adapt programs in line with the diversity of students' needs and the requirements of the national market.

Keywords: University education, quality assurance: university professor: student.

* المؤلف المرسل: رابح فغرور ، الإيميل: rabeh.faghrour@gmail.Com

مقدمة

شهد التعليم الجامعي في نهاية القرن الواحد والعشرين تطورا سريعا على كافة المستويات في مختلف دول العالم، والناظر في مؤسسات التعليم الجامعي العربية عموما والجزائرية بشكل خاص يجدها تعاني من تحديّات تتعلق بتدني نوعية مخرجاتها وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية المسطرة في الدولة، بل إنّ الكثير من تخصّصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل أولوية لحاجات المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعا منها، حيث تعاني مخرجاتها من البطالة وخاصّة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، خصوصا وأنّ القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر المهارات الإضافية الأخرى مثل تعلّم اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسوب، إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى.

ونتيجة لذلك سعت الكثير من الدول العربية إلى إصلاح التعليم الجامعي بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصّصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، والتي من خلالها تعزّز الثقة بالبرامج التعليمية وموائمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل. لذلك فإن جودة التعليم العالي أصبحت ضرورة ملحّة يتطلّب ضمانها توفير إطار من القواعد والقوانين والآليات التي يمكن لها أن تضمن حسن سير مؤسسات التعليم الجامعي بما يمكنها من تحقيق الجودة والتميز في الأداء وخلق روح المنافسة بين المؤسسات الجامعية، وتعتبر المرافقة البيداغوجية إحدى المرتكزات الجوهرية المستحدثة نسبيا في فلسفة نظام ل.م.د، والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب في إطار ضمان الجودة الشاملة سواء من الجوانب البيداغوجية، الإعلامية، المنهجية، النفسية، التقنية، والمهنية وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم: 09 ـ 03 المؤرخ في 03 جانفي 2009 المتعلق بالمرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي (الشعبية، 2009م) وذلك بعد إنشاء اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي CIAQES سنة 2010م، قصد تنويع وتكييف البرامج بما يتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة ومتطلبات السوق الوطنية، إلاّ أنه بالنظر إلى الواقع العملي في المؤسسات الجامعية

نجد أنّ خلايا ضمان الجودة غير مفعلة وفاشلة، وهذا نتيجة عدم التواصل والتنسيق بين المشاركين والفاعلين فيها، وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (طلبة، هيئة التدريس، الموظفين، المحيط الخارجي، المجتمع المدني، الوزارة الوصية...الخ) كل مساهم في ذلك بنسب متفاوتة.

إشكالية الدراسة:

إذا كان ضمان الجودة إحدى الآليات المعاصرة للنهوض بالجامعات، فكيف يمكن تكريسها وتحقيق المبتغى منها وما هو و اقعها في الجامعة الجز ائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما لمقصود بضمان الجودة وماهي أهم أهدافها والمحاور الرئيسية لها؟ وما هو واقعها في الجامعة الجزائرية؟

ما مدى نجاح كل من الأستاذ الجامعي والإدارة والطالب في التنسيق والتواصل قصد تحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وانطلاقا من الأهمية التي تكتسيها ضمان الجودة بالنسبة لمؤسسات التعليم الجامعي ارتأينا لمعالجة هذا الموضوع تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية ضمان الجودة وواقعها في الجامعة الجزائرية

المبحث الثاني: تحديات ومتطلبات تطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي

أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها وهدف هذه الدراسة كالآتي:

ـ تقديم المفاهيم الضرورية الخاصة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، وبيان أهمية تطبيقها.

ـ بيان واقع تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية.

ـ الوقوف على أهمّ المعيقات التي تحول دون تطبيق مبادئ ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

المنهج المعتمد:

إنّ شمولية وسِعَة الموضوع وطبيعة عناصره ومتطلباته، اقتضت منّا أن نعتمد مجموعة من المناهج في هذا الدراسة هي: المنهج الاستقرائي التحليلي إضافة للمنهج الوصفي.

أمّا المنهج الاستقرائي التحليلي، فقد اتّبعناه عند استقراء النصوص والأقوال الواردة في الموضوع، سواء ما تعلّق بالنصوص القانونية أو أقوال علماء النفس والبيداغوجيا، ونقوم بتبسيطها وتحليلها وفق المنهج التحليلي، لنصل إلى بعض الحقائق حول المسألة المدروسة.

وأمّا المنهج الوصفي فاستعملناه في لضمان الجودة في التعليم الجامعي وبيان أهمية الجودة في الوسط الجامعي وواقعها في الجامعة الجزائرية بين المتطلبات والتحديات.

المبحث الأول: ماهية ضمان الجودة وو اقعها في الجامعة الجز ائرية.

إنّ التحديات التي يواجهها التعليم العالي في العديد من الدول والتي من بينها تدنّي جودة المخرجات التعليمية وعدم موائمتها لسوق العمل، دفع بمؤسسات التعليم العالي إلى السعي للارتقاء بكفاءة التعليم، والذي لا يتحقق إلا من خلال تبنّي برامج شاملة للتطوير والتحديث وتجاوز مشاكل الضعف، ولا يتمّ ذلك إلّا بتبني نظام ضمان الجودة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ضمان الجودة وبيان أهميتها، لنصل إلى واقعها في الجامعة الجزائرية وفقا للآتي:

المطلب الأول: مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي

لقد لقي مصطلح ضمان الجودة اهتمام العديد من الباحثين ووضعت له الكثير من التعاريف نذكر منها:

ـ عرّفه روبنسون ROBINSON بأنّه:" مجموعة الأنشطة التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محدّدة وُضعت مسبقا لمنتج ما أو خدمة ما يتمّ بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهدف هده الأنشطة هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات" (دريب، 2012م، صفحة 09).

وفيما يخص ضمان الجودة في التعليم الجامعي فيُعرّف على أنّه:" استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم، أو بعبارة أخرى ملائمة مخرجات التعليم الجامعي للهدف الذي حددته المؤسسة التعليمية". (حفافصة، 2017م، صفحة 31).

أمّا في الصيغة المشتركة لمفهوم الجودة في التعليم الجامعي فإنّنا نجدها في المفهوم الوارد في القانون رقم 11 الخاص بالإعلان الدولي للتعليم العالي الصادر عن الأمم المتحدة، حيث أعتبر أن الجودة في التعليم الجامعي "مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جميع الأنشطة ووظائف التعليم العالي، التدريس، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي، العاملين بالمؤسسة، الطلاب، المباني، الخدمات المصاحبة للعملية التعليمية والخدمات المجتمعية..." (البيلاوي، 2006م، صفحة 36).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أنّ ضمان الجودة في التعليم الجامعي هو الأداة التي تسمح للمؤسسات الجامعية بالقيام بدورها في ضمان جودة مخرجاتها من خلال التزام معايير الجودة الموضوعية.

وبالنسبة لموقف المشرّع الجزائري من مصطلح ضمان الجودة فإنّه في سنة 2008م أقامت وزارة التعليم العالي مؤتمر دولي حول ضمان الجودة، والذي كان بمثابة انطلاق لدراسة إمكانية تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، ولتحقيق ذلك تأسست فرقة عمل كُلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين. وفي 31ماي 2010 تمّ ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، ليتم بعدها اعتماد وسائل على مستوى مؤسسات التعليم العالي سميت بـ" خلايا ضمان الجودة".

المطلب الثاني: أهمية ضمان الجودة في التعليم الجامعي

إنّ اعتماد الجودة في التعليم العالي له أهمية كبيرة تتمثل في (الهويدي، 1424هـ، صفحة 44):

- تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجهات والارتقاء بمستويات الطلبة.

- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرائق العلمية واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الايجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

- تطوير الهيكل الإداري للجامعة بطريقة تسهل عملية التعلم وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية.

- النظرة الشمولية لعملية التعليم والتعلم والابتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم الجامعي مع الأخذ في الاعتبار عمليات التدريب لكافة المعنيين للوصول إلى مخرجات تعليمية مناسبة ذات صبغة تنافسية.

-رفع مستوى وعي الطلاب الثقافي والمهني والأكاديمي وتوفير الفرص اللائمة للتعليم الذاتي بصورة أكثر فعالية باعتبارهم من أهم مخرجات النظام الجامعي (تحقيق جودة المتعلم).

-رفع مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس.

- زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات التعليمية لما تقدمه من خدمات للطلاب والمجتمع.

- أداء الأعمال على نحو صحيح وفي وقت أقل وبأقل تكلفة.

المطلب الثالث: و اقع و آفاق ضمان الجودة في الجامعة الجز ائرية

حضي التعليم العالي في الجزائر بالكثير من الجهود من أجل تطويره وتحسينه وزيادة كفاءته لتحقيق الأهداف المرجوّة منه ، إلّا أنّ الحاجة إلى التطوير والتحسين لاتزال مستمرة بغية الوصول إلى الجودة اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية، ذلك أنّ أي إصلاح مرهون

بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يعاب على نظام ل.م. د في الجامعة الجزائرية، الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي، من إمكانات مادية و بشرية ونقص المرافق البيداغوجية من المخابر، قاعات- المطالعة، مكتبات متخصصة... إلخ والنقص الفادح في التأطير ولاسيما غياب الأستاذ الوصي (صونيا، 2018م، صفحة 244).

و ما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة لنظام ل.م.د والاكتفاء بقوانين النظام القديم مثلا الشروط التي تتحكم في إعادة التوجيه و التحويلات تجده يعبر عنها دائما بعبارة يتحدد لاحقا- وهو ما يظهر جليا في القرار الوزاري المؤرخ في 23 يناير 2005 الذي يحدد تنظيم التعليم وضبط كيفية مراقبة المعارف، إضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفية الانتقال من الليسانس إلى الماستر ومن الماستر إلى الدكتوراه. كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها ،بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو الأخير يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد ، هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانات المادية والبشرية.

وممّا يعرفه واقع التعليم العالي بالجزائ (سلمة، 2017 ، صفحة 39. 40).

- ✓ الضغوطات الشديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على المستوى من التعليم.
- ✓ غياب التنسيق بين مختلف مؤسسات التعليم العالي من جهة، وبين الجامعات والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى.
- ✓ الضعف في توجيه الطلبة نحو الفروع والتخصّصات بناءً على قدراتهم ورغباتهم.
- ✓ أوضاع هيئة التدريس في التعليم العالي بالجزائر، والتي لا تنطبق عليها المعايير الدولية غالبا.
- ✓ تدنّي نوعية التكوين الجامعي.
- ✓ ضعف مناهج وبرامج التعليم وقدمها.
- ✓ عدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة.
- ✓ عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل.

ويعدّ نظام ضمان الجودة الذي تبنته الجزائر منذ 2010م، إحدى أساليب إصلاح وعصرنة التعليم الجامعي ونشر ثقافة الجودة التي تسعى لتحقيقها أي مؤسسة جامعية عصرية، من أجل الحصول على خريجين ذوي كفاءات عالية، متمكنين من تلبية حاجات مجتمعاتهم قصد التنمية المستدامة في جميع مناحي الحياة، وذلك من خلال ترقية الطرائق التعليمية والتوجيه البيداغوجي للطالب الجامعي الذي يشكل محور العملية التعليمية، والموائمة بين التحصيل الأكاديمي العلمي للطالب وسوق العمل، فضمان الجودة يعدّ صمام أمان العملية التعلمية، وهو يقوم على مجموعة من محاور الجودة في النظام التعليمي كجودة عضو هيئة التدريس وأساليب التدريس والتوجيه للطلاب وتغلبه على مشكلاتهم النفسية والسلوكية، وكذلك جودة المناهج وأساليب التقويم والتدريس، والعمل على إعادة النظر في المناهج من حيث تحقيقها للأهداف ، وأيضا جودة الطالب من خلال خلق الجو المناسب الذي تتوحد فيه الصلة بين الطالب وأستاذه، والتعرف على حاجات الطلبة وميولاتهم والعمل على تلبيتها وتنميتها، والاهتمام بالمتأخرين دراسيا وتوجيه اهتمام المعلمين بهم، والعناية باختيار طرق التدريس المناسبة لكل موقف تعليمي **(بركان، 2012م، صفحة 15)**.

المبحث الثاني: متطلبات ومعيقات تطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي

إنّ تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بحاجة إلى متطلبات حتى يتضح مفهومها بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي، كما أنّ هذا التطبيق قد يواجه عدّة معيقات من شأنها عرقلته

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي

إنّ فلسفة الجودة في التعليم الجامعي تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات، التي تهدف إلى إكساب الطلبة المعارف والمهارات المتعدّدة التي تنميهم في مختلف جوانب شخصياتهم، ويمكن عرض هذه المتطلبات فيما يأتي:

أولا. جودة عضو هيئة التدريس:

يكتسي دور الأستاذ أهمية كبيرة لما لها من أثر إيجابي على التعليم الجامعي الأمر الذي يستدعي منه أن يلم بمتطلبات الحياة الجامعية فيتصف بالكفاءة العلمية والمهنية والأخلاقية، التي تؤكد فاعلية تواصله مع طلابه، والتكفل بهم وتوجيههم لضمان نجاحهم في مسارهم

التعليمي، لذلك فإن تحقيق ضمان الجودة في أدائه تتوقف على جملة من الكفاءات الأساسية يمكن تحديدها كالآتي **(صليحة، 2014م، صفحة 46)**:

-معرفة مهامه ومسؤولياته.

ـ امتلاك المهارات اللازمة لمهمة المرافقة البيداغوجية (ومن هذه المهارات نذكر: مهارة القيادة، مهارة التخطيط، مهارة التنظيم، مهارة الاستماع، مهارة اتخاذ القرارات وحل المشكلات، مهارة التوجيه الاجتماعي، مهارة إدارة واستثمار الوقت، مهارة التعاطف، القدرة على الإقناع والتأثير).

ـ امتلاك الدافعية والرغبة في أداء العمل التوجيهي.

-معرفة النصوص التنظيمية الخاصة بالتسيير البيداغوجي و الإداري

-الاطلاع على مسارات التكوين المقترحة الليسانس الماستر.

ـ الإحاطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لاسيما طرق التدريس والتقييم الحديثة.

وقصد تحقيق جودة أعضاء هيئة التدريس لابد من:

.تنظيم دورات تكوينية مستمرة قصد تمكين الأساتذة من اكتساب المعارف والخبرات الجديدة.

. تنظيم برامج تنسيقية لربط الأساتذة بقطاع الإنتاج، والخدمات، ومجالات العمل في كل القطاعات.

.تشجيع البحث العلمي لدى الأساتذة وتنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات.

.تشجيع التدريس باستخدام الطرق الحديثة والتنسيق بين الأساتذة في هذا المجال قصد تبادل المعارف والخبرات، والحث على التأليف المشترك **(Sirota, 2003, pp. 6- 7)**.

-الإلمام بالمعلومات التي تفيد الطالب حول محيطه الاجتماعي و الاقتصادي.

ثانيا.جودة الطالب الجامعي: يعتبر الطالب الجامعي أهم عناصر العملية التعليمية، ولتحقيق جودة الطالب الجامعي لابد من **(جويحان، 2008م، صفحة 528)**:

ـ العناية بنشاط الإرشاد الأكاديمي للطلبة.

ـ الاهتمام باتجاهات الطلبة نحو العملية التعليمية قبل التخرج.

ـ زيادة مشاركة الطلبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم.

ـ مساعدة الطالب في الحصول على عمل، ودراسة أسباب البطالة وخفض معدلها بين المتخرجين.

ثالثا. جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس: والمقصود بجودة البرامج التعليمية" تلك البرامج التي تتميز بشموليتها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العلمية والمعرفية ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها" (الأسدي، 2008م، صفحة 528).

حيث أنّ فلسفة نظام ل.م.د انتقلت بعضو هيئة التدريس من أستاذ تقليدي مسيطر، وملقن للدروس، إلى أستاذ منفرد غير نمطي، ممارس للتفكير الناقد، إلى أستاذ عصري قائد للطلبة، وصديق واع لهم، ومحاور ومناقش للمعلومات، ومبدع ومبتكر.

ولابد أن تتصف البرامج التعليمية بالخصائص التالية (محمد، 2007م، صفحة 382):

- ملائمتها لاحتياجات الطالب من جهة وسوق العمل والمجتمع من جهة أخرى.
- قدرتها على ربط الطالب بواقعه المعاش.
- ارتباطها برسالة الجامعة التي وجدت من أجلها.
- المرونة والتجدد لمسايرة المستحدثات المصاحبة للتغير المعرفي ومتطلبات العولمة.
- ملائمتها لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التحليل والتفكير والإبداع.

رابعا . جودة الإدارة الجامعية: إنّ استقرار الإدارة وكفاءة العاملين بها وعلاقتهم بالطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والتزام الإدارة العليا بتطبيق معايير الجودة من خلال المحافظة على ممتلكات المؤسسة التعليمية وصيانتها وتوفير الخدمات اللازمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، تعتبر من المتغيرات الفاعلة والمؤشرات المؤكدة لجودة أداء هذه المؤسسة (حنان، 2017م، صفحة 08).

خامسا. جودة الهياكل البيداغوجية والمقرات الجامعية: وتتمثل في مختلف المباني الجامعية من مكتبات وقاعات ومدرجات ومكتبات ومخابر البحث، وكذلك التمويل اللازم لكافة أنشطة المؤسسة، حيث يجب أن يتسم المبنى بالمرونة والقدرة على استيعاب الطلاب، مع الأخذ بين الاعتبار الموقع الجغرافي لها.

وهنا لابد من بيان أن توفير هذه المتطلبات سالفة الذكر، لا شك أنه يمكن الأستاذ من أداء مهامه على أكمل وجه، إلا أنه تجب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالمرافق البيداغوجي (الأستاذ

المرافق) ماديا ومعنويا ومعرفيا باعتباره العنصر الفاعل والفعال والذي تتوقف عليه نجاح أو فشل المرافقة البيداغوجية

ومن هذا المنطلق أضحى لا زما على الجزائر أن تواكب هذه النقلة المعرفية النوعية من خلال تبنيها لنظام ل م د، إلا أنّ نجاح هذا الأخير يبقى مرهونا بما يوفر له من مناخ تنظيمي ملائم، وهياكل قاعدية ووسائل بيداغوجية وصولا إلى الاهتمام بالأستاذ الجامعي كمرافق بيداغوجي يكفل للطالب الرعاية النفسية والاجتماعية والتعليمية وخدمات إرشادية توجيهي. ولبلوغ هذه الغاية ينبغي التطوير من قدرات المرافق وتحسين مهاراته من خلال تزويده بالمعارف والمعلومات، وذلك بإعطائه فرصة للتكوين والتدريب.

المطلب الثاني: معيقات تطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوفير الإمكانيات اللازمة، وبالرغم من الإنجازات المحققة في قطاع التعليم العالي، إلّا أنّ هذا الأخير لايزال يعاني من تحديات تعرقل الأهداف المتوخاة (تحديات بيداغوجية، مادية، تنظيمية)، ومن بين الصعوبات والمشكلات التي تعرقل تطبيق ضمان الجودة، وخاصّة في ظل الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية وبالضبط مع ظهور نظام ل.م.د نذكر:

أولا ـ العائق البشري (بوعشة، 2000 صفحة 34): وهنا يمكن التمييز بين نوعين من العناصر البشرية التي تقف أمام مسيرة مهمة الإشراف وتعيق من فعاليتها وهما :الأساتذة والطلبة.

بالنسبة للأساتذة: فقد يكون الأستاذ عقبة تحول دون تحقيق الغرض المنشود، والفائدة المرجوة، وذلك للأسباب الآتية:

ـ عدم خضوع الأستاذ إلى دورات تكوينية.

ـ انشغال الأستاذ بالمهمات التدريسية الأخرى، الأمر الذي يجعله غير قادر على أداء دوره الإرشادي بكفاءة وفاعلية.

ـ عدم إلمام الأستاذ بالنظم واللوائح الجامعية وجهله بالنصوص القانونية التي يتضمّنها نظام ل.م.د.

بالنسبة للطالب الجامعي: قد يكون الطالب الجامعي هو العائق الأكبر لتطبيق ضمان الجودة على الرغم من أنّه المستفيد الأول من هذه المهمّة، وذلك للأسباب الآتية:

-غياب نص قانوني يفرض على الطالب الالتزام بروح البحث، وكنموذج واقعي لهذا العائق العزوف الملفت للنظر عن حضور المحاضرات ، مما يطرح إشكالا عميقا في الجامعات، ويقف حجر عثرة دون تحقيق المردودية البيداغوجية المرجوة مما ينعكس سلبا علة التحصيل المعرفي.

ـ قلة وعي الطالب بجدوى ضمان الجودة.

ثانيا ـ العائق البيداغوجي (بوعشة، 2000 صفحة 34):

ـ انعدام منهجية عمل واضحة مما أدى إلى تطبيق ضمان الجودة بطريقة عشوائية وارتجالية.

ـ ارتفاع عدد الطلبة مما أدى إلى صعوبة في تحقيق ضمان الجودة.

ـ عدم إسناد مهمة المرافقة إلى أشخاص متخصّصين في مهمة الإرشاد والتوجيه.

هذا بالإضافة إلى نقص الإمكانيات والوسائل المادية التي تساهم في ضمان الجودة، وقد نصّت على هذه الوسائل المادة 07 من المرسوم التنفيذي 09 ـ 03 الذي يوضح مهمة الإشراف ويحدّد كيفيات تنفيذها حيث جاء في هذه المادة أنه يجب على الجامعة أن تضع تحت تصرف المشرف وسائل لضمان مهمته وعلى الخصوص:

ـ فضاء ملائم للاتصال بالطالب.

ـ النصوص التنظيمية التي تنظم السير البيداغوجي والإداري للجامعة.

ـ شفافية المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من مؤسسات التكوين العالي الأخرى.

ـ كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي والاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني والأكاديمي.

كذلك افتقار الجامعات إلى أهم مطلب تقتضيه الحياة الجامعية في العصر الحديث وهو عدم قدرة الجامعة الجزائرية على توفير أساليب البحث العلمي بطرق معصرنة وخلوها من فضاء العالم الالكتروني (شبكات الأنترنيت) والتي تسهل من مهمة الإشراف وتفتح آفاق جديدة للطالب للتكوين عن بعد.

الخاتمة

بعد تناولنا لموضوع **" ضمان الجودة في التعليم الجامعي ـ الو اقع والتحديات ـ "**، نخلُص إلى بعض النتائج والتوصيات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا ـ نتائج البحث:

- ✓ تبنت الجزائر رسميا نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بعد إصلاحات نظام التعليم العالي وفق نظام ل.م.د وبعد إنشاء اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي CIAQES سنة 2010م.
- ✓ إنّ تطبيق ضمان الجودة يعتبر فتي في الجامعة الجزائرية، وعليه يجب على الأساتذة والإدارة والطلبة الصبر على معيقات تطبيقها وإنجاحها إلى غاية أن يتم تقبّلها، والبداية تكون بإرساء السلوكيات البيداغوجية الصحيحة بين الأساتذة والإدارة والطلبة عن طريق استثمار استراتيجيات الاتصال.
- ✓ بالرغم من مرور اثني عشر سنة منذ إقرار نظام ضمان الجودة في التعليم الجامعي، إلاّ أنّه يوجد تباين واضح بين النصوص المنظمة والواقع العملي الذي لا يسعنا القول عليه أنّه مرير وصادم فبعد قيامنا باستطلاع ميداني للجامعات الجزائرية اكتشفنا الفرق في عدّة أمور منها:

ـ أنّ الواقع يثبت أنّ أغلب الجامعات تفتقر لخلية ضمان الجودة؛ بل حتى أن عملية الإشراف في رسائل الليسانس والماستر والتواصل بين الطالب والأستاذ تتم في ممرات الجامعات وبين القاعات.

ـ الواقع العملي يثبت لنا أنّ الأستاذ في حد ذاته يشتغل في نظام ل.م.د، دون أن تكون له فكرة على مركبات هذا النظام.

ـ ومن ناحية أخرى الواقع يثبت أنّ هناك تشنّج كبير في العلاقة بين أطراف العملية التعلمية في الوسط الجامعي (الأساتذة، الإدارة، الطلبة) إذ أغلب الجامعات الجزائرية تفتقد للمرونة بين الأطراف المنظمة للعملية التعلمية.

- ✓ عموما ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن نظام ل.م. د نظام ذو أهداف وغايات متعددة، لا يمكن بلوغها إلا إذا توفر المناخ الإداري الملائم لذلك والأطر القانونية التي تكفل تطبيقه، وفقا لأسس محدّدة في ظل إمكانيات مادية ووسائل تكنولوجية وإطارات مؤهلة.

ثانيا ـ التوصيات التي يوصي بها الباحث:

- ✓ شرح معالم نظام ل.م.د ، وإزالة غموض قوانينه للطلبة، وخاصّة في المرحلة الثانوية وعلى وجه الخصوص للسنوات النهائية، ويكون ذلك في شكل تقديم دروس مثلا بالتنسيق بين الجامعات والثانويات والغرض من ذلك تهيئة الطالب للاندماج في المحيط الجامعي.
- ✓ ضرورة تكوين الأساتذة والموظفين الإداريين مهما كانت رتبتهم على الأساليب والوسائل التسييرية الحديثة المواكبة للتطور الحاصل خصوصا مسألة التعليم والتقييم عن بعد، وذلك من خلال دورات تدريبية وتربصات بشكل دوري.
- ✓ تحديث المناهج المعتمدة في نظام ل.م.د وفقا لما يتماشى مع معايير وشروط التوظيف.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية وملتقيات لفائدة عناصر العملية التعلمية في الوسط الجامعي حول ضمان الجودة، ونشر ثقافتها في الأوساط الجامعية حيث لابد لتطبيق ضمان الجودة من تجهيز وإعداد الأرضية والوسط.
- ✓ فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص ضمان الجودة لمسايرة الركب العالمي في تطور التعليم العالي المحلي.
- ✓ تعيين خلية ضمان الجودة على مستوى كل كلية والتعريف بالجودة ونشر أهدافها، وتبليغ التزام الجامعة بالجودة وسياستها في هذا المجال للشركاء الداخليين من أساتذة ومستخدمين وطلبة.
- ✓ ضرورة السهر على إنجاح الاتفاقات مع الشريك الاجتماعي والاقتصادي لفتح المجال للطالب.

قائمة المراجع:

ـ بوعشة محمد، (2000م)،**أزمة التعليم العالي في الجزائروالوطن العربي بين الضياع وأمل المستقبل**، دار الجيل ـ بيروت.، ط 1.

ـ كحيلي عائشة سلمة، (2017م)،**حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، العدد2، ديسمبر .

ـ البيلاوي حسن حسين وآخرون، (2006م)،**الجودة الشاملة في التعليم ـ بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ـ الأسس والتطبيقات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

ـ بوصيدة فيصل، خليفي أسماء، (2018م)، **الإدارة البيداغوجية في ظل نظام ل.م.د على ضوء النصوص القانونية النافذة**، محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

ـ الترتوري محمد عوض، أغادير عرفات جويحان، ط1 (2008م)، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

ـ الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008)، **المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 130، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد23، ماي 2008م.

ـ الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2009م)، **المرسوم التنفيدي رقم: 09 ـ 03، الذي يوضح مهمة الإشراف و يحدّد كيفيات تنفيذها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 23، السنة 2009م .

ـ الهويدي ندى علي سالم، (1424 ه)، **مساهمة تقويم عضو هيئة التدريس في رفع جودة التعليم الجامعي ـ دراسة ميدانية من وجهة نظر عضوات هيئة التدريس والطالبات في جامعة أم القرى ـ**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

ـ بوشلاغم حنان، (2017م)، **إدارة الجودة الشاملة بالجزائر ـ الو اقع والمأمول ـ، مجلة جبيل للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، (35)، 08.

ـ حفافصة ناريمان، (2017م)، **التعليم الجامعي في الجزائر وتطلعات تحقيق الجودة الشاملة، مجلة الدراسات والبحوث حول الجزائر والعالم**، (01)، 31.

ـ دريب محمد جبر، (2012م)، **التطبيقات الإجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي**، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق.

ـ رفعت محمد أماني، (2007م)، **مفهوم ومتطلبات إنشاء نظام داخلي للجودة بالكليات و أثرها على جودة الأداء الأكاديمي بها**، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الثاني بعنوان تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ـ مصر.

ـ رقاد صليحة، (2014م)، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ـ أفاقه ومعوقاته ـ دراسة ميدانية بمؤسسات الشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

ـ عاشوري صونيا، (2018م)، **نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية مابين التنظير والممارسة ـ دراسة ميدانية حول و اقع المر افقة البيداغوجية ـ، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، (07)، 244.